

أثر تطبيق السياسة النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (1990 – 2014)

د. سعاد عبدالسيد الطيب على

أستاذ الاقتصاد المساعد ، جامعة بخت الرضا، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد.

هبة يوسف محمد حامد

المستخلص

هدفت الدراسة الى معرفة أثر تطبيق السياسة النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (1990-2014م) واعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية مستخرجة من مصادر مختلفة وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي ، تم تقدير النموذج القياسي لأثر السياسة النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث تم اختبار العلاقة من خلال ثلاث متغيرات مستقلة وهي عرض النقود ، إجمالي الودائع والتمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا باستخدام البرنامج القياسي " Eviews " واختبار التكامل المشترك واختبار جذر الوحدة (الإستقرارية) لكل من ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون. توصلنا لدراسة إلى أن السياسة النقدية في السودان خلال فترة الدراسة لم تؤدي إلى تحسن في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال متغيرات البحث. أوصت الدراسة بضرورة إعداد خطط لتوجيه الاستثمار والبحث عن مشاريع ذات عائد يزيد من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والسعي للتنسيق بين الجهاز المصرفي والسلطات الاخرى من أجل ترقية السياسة النقدية بما يلائم الأهداف الاقتصادية والاستفادة من الموارد المتاحة.

Abstract

The main objective of this study is to investigate and asses the impact of monetary policy on the economic growth in Sudan during the period 1990-2014 based on time series data. The study depends on secondary data from different sources and used the analytical descriptive approach. Also, the study evaluates the impact of monetary policy on economic growth through three independent variables such as money supply, total deposits and bank credit granted to private sector Using co integration procedure and ordinary least square method (OLS). The study reveals that monetary policy hasn't improved the economic growth during the study period. The study main recommendations include the call for the government to prepare plans in order to encourage investment and looking for projects with high returns which will improve the economics of the country and also increase the economic growth. In addition, the study recommended that there might be coordination between banks and other authorities to enhance monetary policy to achieve economic objectives and benefit from available resources.

أولاً: المقدمة

ان ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والكساد وزيادة المديونية الخارجية والعجز التوازني واختلال ميزان المدفوعات كل هذا له اثره على المتغيرات والمؤشرات الكلية مما أدى إلى اختلاف الأفكار و تباين السياسات لاسيما السياسات النقدية، هذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد للسياسة النقدية، وقد كان لهذا المظهر أثر كبير على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير

على معدل النمو المطلوب ولاسيما أن الدولة لها من قوة نقدية وسلطة قانونية تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الانتماء الممنوح للوحدات الاقتصادية أو خلق صيغ تمويلية على مستوى السوق النقدية. نود أن نشير إلى أن هذه القوانين وتلك التشريعات إنما توضع من أجل تمكين السلطات النقدية من توجيه مسار الاقتصاد الكلي الوجهة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات العامة للدولة (ضمان التوازنات النقدية الداخلية والخارجية).

إن التوجه الجديد أمام السلطات النقدية للدول يكمن في السعي نحو تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيراً على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية وإنما على العكس تماماً أصبحت مسئولة ومسؤولة مباشرة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة. إن استعادة الاستقرار الاقتصادي ووضع الاقتصاد في مسار النمو المستدام من الأولويات المهمة في إتخاذ القرار الاقتصادي والذي من خلاله تتم معالجة الهيكلة التي تعيق نمو الإنتاج في المدى القصير والطويل من خلال إتباع سياسات وبرامج موجهة تختص بالمجالين المالي والنقدي لخلق ذلك الاستقرار والسعي للنمو المستدام. كما أن التحديات الخارجية التي تواجه السودان تتعكس سلباً في إقتصاده ويظهر ذلك جلياً في إرتفاع معدلات التضخم المستمر وإزدياد أسعار الصرف وهي من أكبر العوائق التي تواجه الإنتاج وتأثر في نموه.

من هذا المنطلق ولأهمية السياسات النقدية في كل اقتصاد سنتناول تجربة السودان في مجال تطبيق السياسة النقدية كسلطة اقتصادية في الدولة من أجل إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي متناولين اثر تطبيق السياسات النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلاد ومدى أهمية تنظيم وتحجيم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد على خلق الاستقرار والنمو الاقتصادي للدولة .

1. مشكلة الدراسة

تدور مشكلة هذه الدراسة حول أثر تطبيق السياسات النقدية والتمويلية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (1990-2014م) من خلال تأثير عرض النقود و التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص وإجمالي الودائع المصرفية وما يقابلها من تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقاً لمقتضيات الاقتصاد الكلي ، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل لتطبيق السياسات النقدية أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (1990م - 2014م)؟

2. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أن السياسة النقدية تعتبر من الأدوات الكلية المهمة بيد الدولة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية. بالإضافة إلى أهمية دور هذه السياسة في تطور القطاع النقدي، وبالتالي قدرة هذا القطاع على توجيه المدخرات نحو الاستثمارات، وانعكاس كفاءة التمويل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبناءً على هذه الأهمية كان لابد من دراسة مدى فاعلية السياسة النقدية في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال توجيهها لحجم الكتلة النقدية.

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر تطبيق السياسات النقدية المتبعة في الاقتصاد السوداني على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1990 - 2014م). كما تهدف الدراسة لمعرفة أثر عرض النقود والتمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وإجمالي الودائع على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (1990-2014م).

4. فرضيات الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة الرئيسية في أن هنالك أثر إيجابي لتطبيق السياسة النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان و تنفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

أ/ هناك علاقة طردية بين عرض النقود بمفهومه الواسع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ب/ هناك علاقة طردية بين التمويل المصرفي الموجه إلى القطاع الخاص ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ج/ هناك علاقة طردية بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

5. الدراسات السابقة

هنالك عدة دراسات بحثية تناولت هذا المجال، منها دراسة لويس (St.Louis ، 1989) دراسة قياسية للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بعنوان **Macro Economics from Theory to Practice**، أكد من خلالها على صحة وجهة نظر النقديين لأهمية السياسة النقدية على السياسة المالية من خلال نموذج قياسي اعتمده في الاختبار ، يتضمن النموذج المعادلة الرئيسية التي استخدمت لقياس تأثير الزيادة في **M1** والإنفاق الحكومي على الناتج القومي الإجمالي للمدة 1960-1982م باستخدام بيانات ربع سنوية ، وعند استخدام 4 تخلفات أوضحت نتائج الاختبار بأن تأثير السياسة المالية والنقدية يمتد للفترة الحالية ، وفترات مختلفة زمنياً، وأن الزيادة في معدل نمو عرض النقود **M1** والإنفاق الحكومي استطاع أن يفسر نحو **30%** من المتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أثبتت الاختبارات أن معظم التأثيرات كانت من متغيرات نقدية، في حين لم يكن لأي من المتغيرات المالية تأثير معنوي. والنتيجة الأكثر أهمية التي توصل إليها، هي عندما معاملات المتغيرات النقدية تساوي الواحد تقريبا ، ومع بقاء بقية المتغيرات ثابتة فإن الزيادة في نمو عرض النقود **M1** سوف ينتج عنها خلال سنة تقريبا نفس الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الإسمي ، ومن هذه النتائج قدم النقديون إثباتهم على تفوق السياسة النقدية تجاه السياسة المالية.

أما دراسة (king R.G. et al., 1993) بعنوان **Finance and Growth Schumpeter Might be Right**'' والتي تعتبر من أهم الدراسات التطبيقية المتعلقة بتحديد العلاقات السببية بين التطور المالي والنمو

الاقتصادي إلى الناتج المحلي الحقيقي ومتوسط الائتمان المخصص للقطاع الخاص الإجمالي الائتمان المحلي ومتوسط الائتمان المصرفي الإجمالي الاقتراض ، وتم استخدام بيانات لعدد كبير من الدول خلال الفترة (1989 -1960م) واستخدمت الدراسة عددا من المقاييس للنمو الاقتصادي منها متوسط دخل الفرد ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياسة المالية والنقدية ، ودلت نتائج الدراسة دعمها لفرضية إن التطور المالي يؤثر إيجاباً في النمو الاقتصادي وتم استخدام نماذج الانحدار لبيانات مقطعية لعدة دول وتقييم علاقات الارتباط بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي .

ومن الدراسات أيضاً دراسة Philip (1997م) بعنوان **Financial Development and Economic Growth Assessing the Evidence**

المتحدة. تم إجراء انحدار متعدد بعد إجراء اختبارات جذور الوحدة والتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلية في النموذج. احتوى النموذج على عدد من المتغيرات المستقلة و هي لوغاريتم نصيب الفرد الحقيقي. لوغاريتم نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي و تقلبات السوق والتبتم قياسها بمتوسط متحرك لست عشرة فترة للانحراف المعياري في سوق الأوراق المالية، وبالنسبة لألمانيا تم استخدام لوغاريتم نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي و لوغاريتم نسبة الإئتمان إلى الناتج المحلي للولايات المتحدة لعدم وجود تكامل مشترك للوغاريتم نسبة الكتلة النقدية مع المتغيرات الأخرى. تم استخدام بيانات ربع سنوية من الربع الأول لسنة 1979م حتى الربع الرابع لسنة 1991م. توصلت الدراسة الى أن رأس المال السوقي في ألمانيا ذو استقلالية ضعيفة لبقية النظام. أما في الولايات المتحدة فإن ثلاثة متغيرات ذات استقلالية ضعيفة للنظام. في الناحية الأخرى تم استخدام نفس الطريقة للبيانات في كوريا الجنوبية لقياس التطور المالي للبنوك و الذي تم التعبير عنه بلوغاريتم نسبة الودائع الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تعبر عن التعمق النقدي و لوغاريتم نصيب الفرد الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي على الودائع الجارية، و دليل القمع المالي وهو دليل مرجح من متجهات للتحكم البنكي الخمسة الرئيسية وهي، السقوف على سعر الفائدة على الودائع، السقوف على سعر الفائدة على معدل الإقراض، النسبة التقريبية لجملة القروض المغطاة من برنامج الائتمان المباشر، النسبة الدنيا المطلوبة من الاحتياطي على الودائع تحت الطلب (الجارية) والودائع طويلة الأجل. توصلت الدراسة الى أن دليل القمع المالي يرتبط ارتباطاً تاماً مع أدوات التحكم المذكورة كما أن له أثراً ايجابياً على التطور المالي بينما سعر الفائدة الحقيقي ذو تأثير موجب لكنه قليل.

أمداراسة (جمعون نوال، 2005 م) بعنوان دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، استخدمت الدراسة مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي وخلصت على ان التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وإن التنمية الاقتصادية المعاصرة تقوم على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وأهم مشكلة تقف أمامها هو التمويل المصرفي (التمويل غير المباشر) بسبب غياب السوق المالية، وإن عملية التنمية تتطلب الإحاطة بكل المصادر في ظل غياب السوق المالية، فالجهاز المصرفي يعتبر مركزاً حيوياً في النظام الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز المصارف على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بذل جهود إضافية لذلك والعمل على تقادي انخفاض القدرة الشرائية للمدخرات نتيجة ارتفاع الأسعار وذلك بربطها بمستوى التكاليف المعيشية. كما يجب العمل على تمكين القطاع العام والخاص من زيادة فوائضه المالية وإصلاحه والاعتماد على هذا الفائض بشكل رئيسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية. وأيضاً دراسة (سفيان الطيب محمد، 2006م) بعنوان التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من (1970-2004م) هدفت الى اختبار التطور المالي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة المذكورة باستخدام منهج الانحدار الذاتي لتحليل التكامل المشترك، تم اختبار العلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين كل من مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان. وقد بين اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة ضعيفة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان. فبالرغم من معنوية معامل عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الا ان اشارته كانت سالبة، بينما كان تأثير متغير التمويل الممنوح بواسطة البنوك التجارية على النمو الاقتصادي سالباً وغير معنوي.

بالإضافة الى ذلك دراسة (نوف بنت فراج العجران، 2008م) بعنوان أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في السعودية، هدفت إلى تحليل أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (1970-2005م) بالاعتماد على بيانات سنوية. استخدمت الدراسة نموذج يتكون من دالة انتاج كوب دو غلاس معدلة بإضافة الائتمان المصرفي إلى المتغيرات المستقلة (العمل وراس المال)، حيث

أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) ان جميع المتغيرات ساكنة عند الفروق الاولى، مما يعني انها متكاملة من الدرجة الاولى، وبإجراء اختبار يوهانسن للتكامل المشترك للعلاقة طويلة الاجل توصلت الدراسة إلى وجود متجه وحيد للتكامل المشترك، وبالتالي علاقة توازنية طويلة الاجل بين إجمالي الناتج المحلي غير النفطي والمتغيرات المستقلة (العاملين في القطاع الخاص، ورأس المال للقطاع الخاص والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص).

أما دراسة (عتروس، دهان 2009م) بعنوان **أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري**، هدفت الدراسة إلى تحديد وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2005م). تم إجراء الدراسة التطبيقية بالاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية وإجراء الاختبارات المناسبة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى كمية النقود بمفهومها الضيق (M1) والواسع (M2) وهو ما ينطبق مع طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

و دراسة (عوض، محادين 2011م) بعنوان **أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن**، هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي في الأردن، وقد تم تطبيق اختبار جرينجر (Causality Test) للسببية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات التطور النقدي ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى أن الدراسة استخدمت النموذج القياسي الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس أثر المتغيرات النقدية في المدينين القصير والطويل على النمو الاقتصادي. وجاءت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية إذ دلت نتائج اختبار جرينجر للسببية على وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما إن نتائج النموذج الديناميكي أوضحت وجود تأثيرات ايجابية للمتغيرات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ومن الدراسات أيضاً دراسة (عبدالله، 2012م) بعنوان **دور التمويل المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (تجربة السودان خلال الفترة من 1992 - 2009م)**، هدفت الدراسة إلى معرفة دور التمويل المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في السودان، علاوة على دوره في تطوير عمليات السوق المفتوحة كأداة رئيسية لتعزيز التمويل والتنمية الذاتية، وذلك باستخدام منهج الانحدار الذاتي وتحليل التكامل المشترك للتحقق من الفرضية القائلة بأن كل من التمويل المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر لعبا دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى ان التمويل المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ساعدا كثيراً في تعزيز النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

و دراسة (الهيبي، أيوب 2012م) بعنوان **دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي**، هدف البحث إلى دراسة فاعلية السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الحقيقية لاسيما النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني. حددت مشكلة البحث في الجدول القائم لتحديد دور النقود في التأثير على المتغيرات الحقيقية في المدى القصير وحياديتها في المدى الطويل. فرضية الدراسة قائمة على السؤال التالي هل للزيادة في عرض النقود تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة والمتوسطة التضخم وما هو حجم التأثير؟ وانقسم البحث الى قسمين يتضمن القسم الأول الإطار النظري لمفهوم تأثير النقود والدور الحيادي للنقود والآلية التي يمكن من خلالها ان تؤثر النقود على الاقتصاد، والقسم الثاني يتضمن الاختبارات القياسية اللازمة للتحقق من صحة الفرضية ومن عدم صحتها بالتطبيق على بيانات سلسلة زمنية للقطر الأردني للمدة من (1966م) وحتى (2010م) باستخدام اختبار سببية جرانجر واختبار الانحدار الذاتي للمتجه وأظهرت النتائج أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من السياسة المالية وذات فاعلية تعمل في اتجاه موجب من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي أكثر من السياسة المالية.

أجمعت الدراسات السابقة على أن هناك تأثيراً للسياسات النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ووفقاً للمتغيرات المستخدمة في تلك الدراسات أكد البعض منها وجود علاقة قوية وذات أثر كبير لمتغيرات السياسة النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما توصل البعض منها إلى ضعف هذه العلاقة. ووفقاً لوجهة نظر

الباحث فإن ذلك التباين يرجع إلى الوضع الإقتصادي للدول التي أجريت عليها هذه الدراسات بالإضافة إلى الثقافة الائتمانية والمصرفية في تلك البلدان وقوة إقتصادها .

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة تناولت أثر تطبيق السياسة النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة بين 1990 وحتى 2014م، وقد تم استخدام ثلاثة متغيرات لقياس هذا الأثر وهي عرض النقود، و الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وإجمالي الودائع باعتبارها من أهم المؤشرات في قياس أثر فعالية السياسة النقدية على معدل نمو الناتج مع استخدام طرق التحليل الحديثة بإجراء اختباري جذر الوحدة والتكامل المشترك على النموذج المستخدم.

ثانياً: واقع السياسة النقدية و التمويلية في السودان

السياسات النقدية و التمويلية في السودان:

إن أهم دور لسياسات بنك السودان في دعم التنمية هو دعم الاستقرار الاقتصادي باحتواء معدلات التضخم في المستويات المقبولة ومساندة سعر صرف مستقر لان الاستقرار الاقتصادي والمالي هو أفضل محفز للتنمية بل هو شرط مسبق للتنمية ولا يمكن أن تكون هنالك تنمية في اقتصاد يسوده عدم الاستقرار سواء كان ذلك في المستوى العام للأسعار أو في سعر صرف العملة الوطنية.

تهدف سياسات بنك السودان إلى توجيه موارد المصارف إلى القطاعات الإنتاجية . وقد ظلت السياسة التمويلية لبنك السودان تقوم بذلك من خلال التوجيهات والمؤشرات التي يصدرها للمصارف لتوظيف مواردها ومن خلال التمويل المباشر من بنك السودان في إطار السياسة النقدية المعمول بها. لم تكن للبنك المركزي سياسات نقدية و تمويلية واضحة ليتم بموجبها وضع سياسة تحكم توزيع التمويل المصرفي حتى عام 1983م (الحسن، 2004م). منذ عام 1983م ظل بنك السودان يصدر و يتابع السياسات النقدية و التمويلية حيث كانت قبل ذلك مجرد توجيهات و ضوابط تحكم مسار العمل المصرفي . طرأت على السياسة النقدية و التمويلية تغييرات جوهرية في جوانب إعدادها و صياغتها و أهدافها و آليات و أساليب تنفيذها ومراجعتها و قد تمثلت هذه التغييرات الجوهرية في الجوانب التالية(بنك السودان، 2015م):

1/ إعداد السياسة النقدية و التمويلية في ضوء الموجهات الخاصة بالبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي، حيث تم وضع أهداف واضحة و محددة تتوافق مع أهداف البرنامج الاقتصادي، و قد تمثلت أهداف السياسة التمويلية و النقدية في الآتي(بنك السودان، 2015م):
أ/ تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

ب/ العمل على تخفيف حدة التضخم.

ج/ تحقيق العدالة في توزيع الدخل و الثروة قطاعيا و جغرافيا.

د/ تنمية و حشد الموارد و ترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم فيتم تمويل الأنشطة الاقتصادية.

2/ إشراك كافة الجهات ذات الصلة بالسياسة النقدية و التمويلية في إعدادها و صياغتها بغية تلمس رغبات تلك الجهات و احتياجاتها و الاستهداء بمقترحاتهم سدا للثغرات و تقليل التعديلات خلال فترة التنفيذ.

3/ توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية لتشمل قطاعات النقل و التخزين و الحرفيين و صغار المنتجين و المهنيين و العقارات السكنية و الفئوية هذا بالإضافة إلى قطاعات الزراعة، الصناعة و المصادر.

4/ انحياز السياسة النقدية و التمويلية لتمويل الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية بصفة عامة و قطاع الزراعة بصفة خاصة باعتباره القطاع الرائد المعول عليه في تحقيق الطفرة الاقتصادية حيث تم تخصيص نسب تفضيلية للقطاع الزراعي.

5/ إدخال صيغ التمويل الإسلامية بدلا عن صيغة التعامل بالربا عملا بأحكام الشريعة في المعاملات المصرفية.

ويقوم بنك السودان بالمراجعة المستمرة للسياسة التمويلية التي يقوم بإصدارها مع بداية كل عام والتي تهدف إلى ضمان تدفق التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولوية والإسهام في برامج الدعم الاجتماعي وتهدف السياسات إلى استمرار تحرير التمويل المصرفي والعمل على خفض تكلفة التمويل والتحول التدريجي للتمويل بصيغة المشاركة والصيغ الأخرى بدلا من التركيز على صيغة المراجعة بغرض احتواء المخالفات التي تحدث في تطبيق هذه الصيغة والاستمرار في استخدام شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادة مشاركة الحكومة (شهامه) لتألية لإدارة السيولة والتمويل.

مراحل تطور السياسة النقدية في السودان:

يمكننا القول بأن تجربة السودان في مجال إدارة السيولة مر بمرحلتين مختلفتين المرحلة الأولى امتدت حتى التسعينات والمرحلة الثانية امتدت ما بعد أواخر التسعينات (القوصي، 2004م):

المرحلة الأولى:

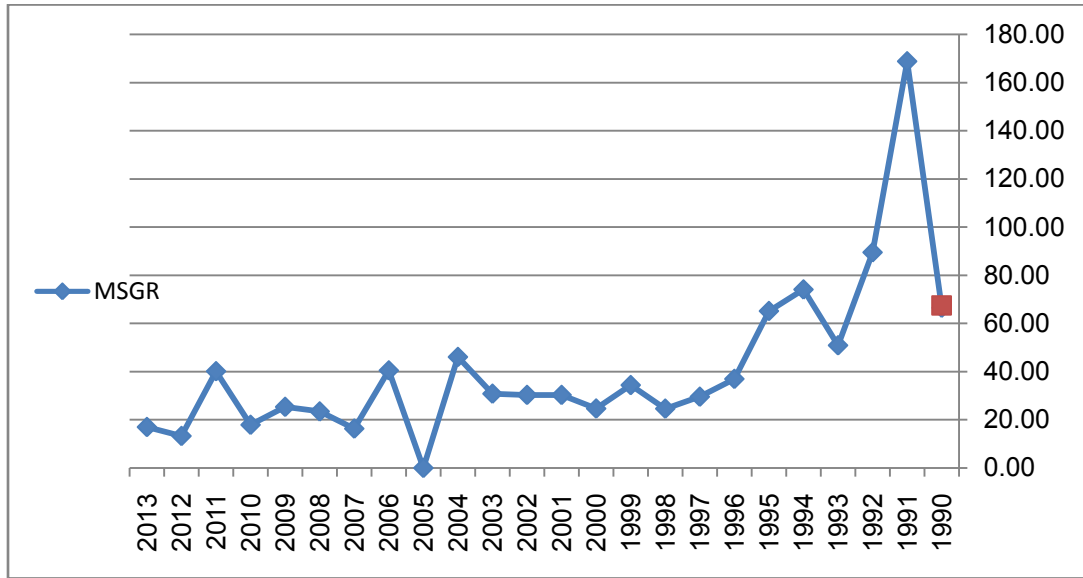
المرحلة الأولى امتدت حتى التسعينات وتميزت بعدم وجود سياسة نقدية مستقلة تدار من قبل البنك المركزي بأهداف ووسائل محددة وإنما كانت الأوضاع النقدية في السودان مجرد انعكاس للسياسة المالية ونتاج تمويل الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية الكبرى من قبل بنك السودان. وكان دور البنك المركزي في التأثير على الأوضاع النقدية ينحصر في توزيع المتاح لدى البنوك التجارية من التمويل المصرفي بين قطاعات الاقتصاد المختلفة عن طريق السقوفات والتدخل المباشر. لم تكن للبنك المركزي خلال تلك الفترة سياسات نقدية نشطة ومؤثرة ولم تكن السياسة النقدية توظف بطريقة فاعلة لإدارة الاقتصاد والتأثير على المتغيرات الكلية. كان هذا هو الوضع بالرغم من أن السودان ظل يعمل وفق برامج صندوق النقد الدولي منذ أواخر الستينات وطبق عدداً منها. واستمر هذا الوضع حتى عام (1996م)، حيث بدأ الوضع في التغيير ويمكن أن نعتبر عامي 1996م و1997م بداية المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية:

شهدت ميلاد الدور الفاعل للسياسات النقدية في السودان في عام (1996م) تم وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار متوسط المدى يستهدف معالجة الاختلالات والعلل التي يعاني منها الاقتصاد السوداني وفي مقدمتها عدم الاستقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية. في إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسات المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسات النقدية للبنك المركزي تتناسق تام مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج.

تقتضى منهجية برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل أن تقوم السلطات المسؤولة في البلاد بتحديد الأهداف الاقتصادية القومية المطلوب تحقيقها في المدى المتوسط وذلك بناء على الدراسات الفنية التي تقوم بها جهات الاختصاص ومن بينها وزارة المالية وبنك السودان، ومن ثم تتم ترجمة البرنامج متوسط المدى إلى برامج سنوية يتم بمقتضاها تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها بنهاية العام. وتشمل هذه الأهداف عدداً من المتغيرات الكلية من ضمنها معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات التضخم في ضوء هذه الأهداف يتم تصميم السياسات المالية والنقدية المناسبة والقادرة على تحقيقها. من خلال الأشكال البيانية التالية حاولنا توضيح معدلات النمو لمتغيرات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة.

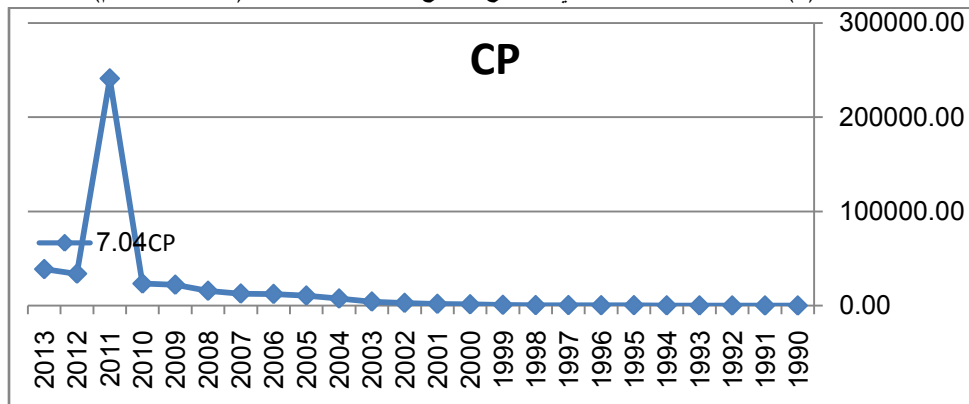
شكل (1) معدل نمو عرض النقود خلال الفترة (1990_2014م)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجدول رقم (1) في الملاحق.

يلاحظ من الشكل رقم (1) أن الاتجاه العام لمعدل نمو عرض النقود متذبذب، فقد بلغ معدل النمو أعلى مستوى له في العام 1991م وهذه الزيادة كانت مع بداية تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، وبلغ معدل النمو أدنى مستوى له في العام 2005 م. أما بقية سنوات الدراسة فلم يحقق معدل نمو عرض النقود زيادة ملموسة بل كان هنالك انخفاض في معدل النمو في غالبية السنوات. هذا التراجع في معدل نمو عرض النقود لازمه عدم استقرار في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (2): معدل نمو الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص خلال الفترة (1990_2014م)

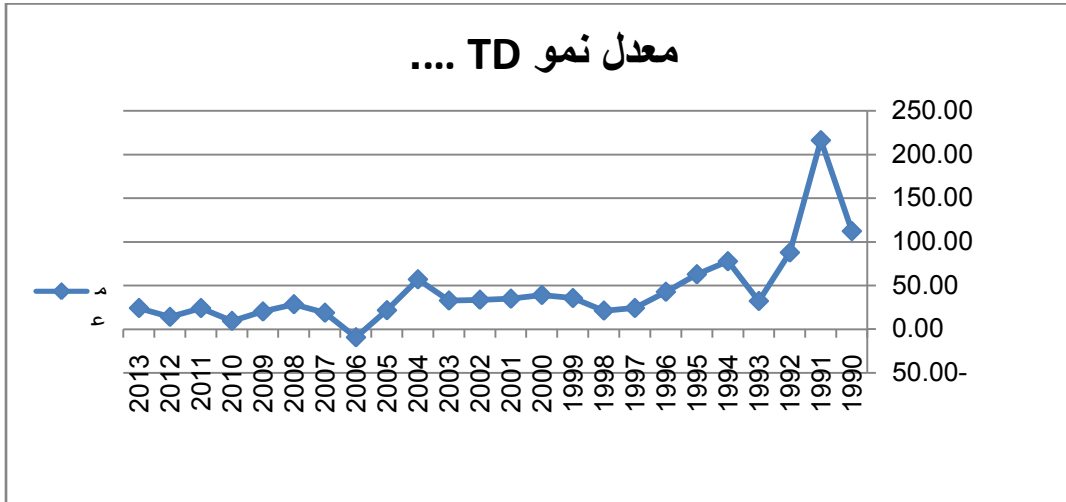


المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجدول رقم (1) في الملاحق.

يلاحظ من الشكل رقم (2) أن معدل نمو الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص لم يشهد أي زيادة في غالبية سنوات الدراسة حتى الزيادة التي حدثت منذ العام 2004م وحتى العام 2010م كانت طفيفة، ففي الفترة من 2006م وحتى 2014م تمت بعض الإصلاحات للسياسة النقدية والتمويلية والمصرفية بهدف ضمان سلامة النظام المصرفي وتعميق النظام المالي والنقدي الإسلامي بجانب التخصيص الأمثل للتمويل المصرفي الموجه للقطاعات والوحدات

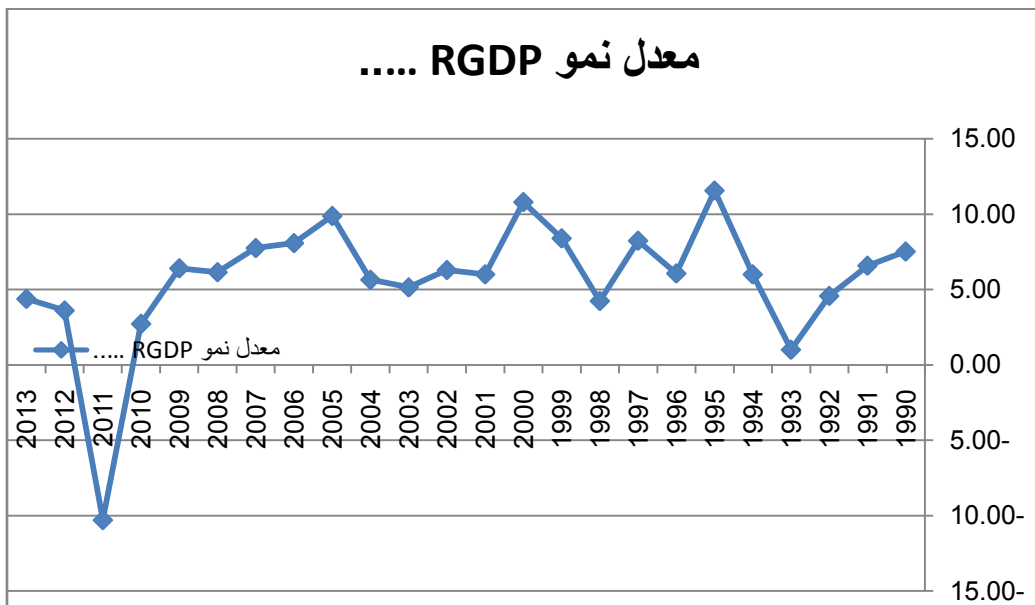
الاقتصادية المختلفة وذلك باستحداث أدوات غير مباشرة للسياسات النقدية والتمويلية مثل شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات المشاركة الحكومية (شهامه) إضافة إلى بعض الإجراءات المؤسسية والإصلاحات المصرفية التي تم إتخاذها خلال تلك الفترة. ونلاحظ أن العام 2011 م شهد زيادة كبيرة في معدل النمو ثم بعد ذلك عاد للانخفاض مرة أخرى.

شكل (3) معدل نمو إجمالي الودائع خلال الفترة (1990-2014م)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجدول رقم (1) في الملاحق.
يلاحظ من الشكل رقم (3) التذبذب الواضح في معدل نمو إجمالي الودائع ما بين زيادة ونقصان، فقد بلغ معدل النمو أعلى مستوى له في العام 1991م وأدنى مستوي له في العام 2006م. و ضعف معدل النمو في إجمالي الودائع يمكن ان يكون مؤشراً علي أن نسبة المدخرات ضعيفة جداً وليست طويلة الأجل بمعنى أن غالبية الودائع ودائع جارية أي أنها غير قابلة للتداول الاستثماري.

شكل (4):معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1990-2014م).



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجدول رقم (1) في الملاحق.

يلاحظ من الشكل رقم (4) ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في حالة تذبذب مستمر ما بين الزيادة والانخفاض خلال فترة الدراسة، وحتى الزيادات التي تحدث هي طفيفة جداً، ونلاحظ أن العام 2011م شهد أدنى مستوى لمعدل النمو ويمكن ارجاع الجزء الاكبر لهذا الانخفاض الى فقدان السودان لعائدات البترول بعد انفصال الجنوب في العام 2010م. ويمكن القول أن هذا التذبذب الذي لازم معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للتذبذب الذي حدث في معدل نمو عرض النقود خلال نفس الفترة ، بالإضافة الى ما لاحظناه من تأرجح في معدلات نمو الودائع وعدم الزيادة في معدل نمو الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة. اذن يمكن القول أن مؤشرات السياسة النقدية المستخدمة في هذه الدراسة لم تعمل بشكل جيد خلال فترة الدراسة مما انعكس على عدم استقرار معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

ثالثاً: النموذج القياسي المستخدم لتقدير أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي:

هذا الجزء يتناول جانب التحليل والنتائج ، مستخدمين في النموذج معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع وعرض النقود والتمويل المحلي الممنوح للقطاع الخاص واجمالي الودائع كمتغيرات مستقلة ونسعى هنا إلى إبراز وفحص اثر السياسة النقدية علي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك من أجل الوقوف وتقييم أثر السياسة النقدية علي الاقتصاد السوداني من خلال هذه المتغيرات .

تم بناء النموذج كالاتي:

$$RGDP = f(MS, CP, TP)$$

حيث أن:

$$RGDP = \text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}$$

$$MS = \text{عرض النقود.}$$

$$CP = \text{التمويل المحلي الممنوح للقطاع الخاص}$$

$$TP = \text{اجمالي الودائع}$$

$$U_t = \text{متغير عشوائي يتضمن المتغيرات المستقلة غير المضمنة في النموذج}$$

$$B_0, B_1, B_2, B_3 = \text{معلمات}$$

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن العلاقة طردية بين عرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فكلما زاد عرض النقود أدى ذلك إلى زياده في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكذلك العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي علاقة طردية فكلما زاد الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص كلما أدى ذلك إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما بالنسبة لإجمالي الودائع فالعلاقة أيضاً طردية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فالزيادة في إجمالي الودائع يزيد السيولة في البنوك مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمارات وزيادة الائتمان وبالتالي يعكس هذا إيجابياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . وبتحويل الدالة وهذه العلاقات إلى معادلة رياضية فإن الصيغة الرياضية تصبح كما يلي :

$$RGDP = B_0 + B_1 MS + B_2 CP + B_3 TD + U_t \dots \dots \dots (1)$$

ولقياس أثر التغير في المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة فنحصل على التالي :

$$\text{Log}RGDP = \text{Log} B_0 + B_1 \text{Log}MS + B_2 \text{Log}CP + B_3 \text{Log}TD + U_t \dots \dots \dots (2)$$

تقدير النموذج:

يمكن تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على فرض ان الخطأ العشوائي يتوزع توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت وعلى فرض عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية المتسلسلة وعدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها ، وكذلك بينها وبين الخطأ العشوائي. وقبل أن

نبدأ بالتحليل التطبيقي لهذه المعادلة من المهم أن نختبر ما إذا كانت البيانات تتصرف بالإستقرارية أو لا وذلك لأن استخدام بيانات لا تتصرف بالإستقرارية في نموذج تؤدي إلى حدوث ظاهرة الارتباط أو الانحدار المضلل أو الزائف . ولتفادي هذه المشاكل فإننا نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة (الإستقرارية) ، لكل المتغيرات بصورة فردية ، وإذا اتضح عدم إستقرارية هذه المتغيرات عند المستوى فإنه يتم أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات قبل التقدير ، فإذا لم نصل إلى حل لمشكلة عدم إستقرارية المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول نستمر في أخذ الفروق إلى أن تستقر المتغيرات. فإذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة تكاملية من نفس الرتبة فإن هذا يوحي بأن المتغيرات متكاملة ولذلك فإن وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات يمكن إختبارها عن طريق اختبار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون (Evans & Osman, 2001) .

رابعاً: تحليل النتائج:

نتائج اختبار جذر الوحدة (الإستقرارية):

تم اختبار صفة استقراريه السلاسل الزمنية لجميع البيانات اللوغاريتمية باستخدام ديكي فولر (ADF) وإخبار فيليبس بيرون (P.P) على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق الأول (1st Difference) وباستخدام برنامج (Eveiws3)، وكانت نتائج الإختبار على النحو التالي :

اختبار ديكي فولر الموسع:

جدول رقم (1) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية باستخدام إختبار ADF.

جدول رقم (1) : نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

المتغيرات	ADF	
	المستوى I (0)	الفرق الأول I (1)
Log RGDP	-1.216983	-2.794305**
Log MS	-4.583706**	-
Log TD	-3.183160**	-
Log CP	-2.092589	-3.582978**

*، **، ***، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1% على التوالي
القيم الحرجة لإختبار ADF حسب Mackinnon هي كما يلي :

*المستوى : -2.6381 عند مستوى معنوية 10%، -2.9969 عند مستوى معنوية 5%، -3.7497 عند مستوى معنوية 1% .
* الفرق الأول : -2.6417 عند مستوى معنوية 10%، -3.0038 عند مستوى معنوية 5%، -3.7667 عند مستوى معنوية 1%.

من الجدول أعلاه وحسب إختبار (ADF) فإن السلاسل الزمنية تتصرف بالإستقرارية عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لعرض النقود MS واجمالي الودائع TD أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP والإنتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص CP فلم تكن مستقرة عند المستوى في كل مستويات المعنوية ولكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت ساكنة .

إختبار فيليبس - بيرون

جدول رقم (2) يوضح نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية باستخدام إختبار P.P.

جدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة P.P

المتغيرات	ADF	
	المستوى I (0)	الفرق الأول I (1)
Log RGDP	-1.457380	-3.462824**
Log MS	-6.524903**	-
Log TD	-6.650839**	-
Log CP	-3.949257**	-

***, **, * تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1% على التوالي
القيم الحرجة لإختبار P.P هي كما يلي :

* للمستوى : 2.6348 عند مستوى معنوية 10%، -2.9907 عند مستوى معنوية 5%، -3.7343 عند مستوى معنوية 1% .

* الفرق الأول : -2.6381 عند مستوى معنوية 10%، -2.9969 عند مستوى معنوية 5%، -3.7497 عند مستوى معنوية 1% .

من الجدول أعلاه و حسب إختبار فيليبس بيرون (Phillips- Peron) فإن السلاسل الزمنية تتصف بالإستقرارية عند مستوى معنوية 5% ماعدا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP ، وبعد أخذ الفرق الأول أصبح يتصف بالإستقرارية عند مستوى معنوية 5% .

من الجدولين السابقين واختباري (ديكي فولر) و (فيليبس بيرون) إتضح ان هذه المتغيرات متكاملة وتتصف بالإستقرارية عند المستوى I (0) ماعدا الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول .

إختبار التكامل المشترك لدالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

إتضح من نتائج إختبار نسبة إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (Cointgration) إنه يجب رفض فرضية العدم التي ترفض وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ذو ثلاثة اتجاهات وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% .

تحليل النموذج:

بعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تم التوصل إلى التقدير التالي للمعادلة:

$$\text{Log RGDP} = 1.174 + 0.194\text{Log MS} + 0.008 \text{Log TD} - 0.008 \text{Log CP}$$

(8.07) (1.83) (0.09) (-0.29)

(0.00) (0.08) (0.93) (0.78)

$$R^2 = 0.98 \quad DW = 1.07 \quad F = 264.22 \quad R^2 = 0.98$$

نلاحظ بعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على هذه المعادلة من الناحية القياسية أن النموذج يعتبر ذو معنوية عالية حسب إختبار (F) أما قيم (t) للمعاملات ذات دلالة إحصائية بالنسبة للقاطع وعرض النقود فقط والنتائج متسقة مع النظرية الاقتصادية ما عدا علاقة إجمالي الودائع TD مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أخذت علاقة عكسية . أما بالنسبة لقيمة معامل الارتباط (R^2) نجد أن 98% من المتغيرات مضمنة في النموذج وتؤثر على المتغير التابع RGDP وكان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وقد تم معالجتها باستخدام المتوسطات المتحركة. على ضوء النتائج الواردة فإن معامل التحديد الذي يفسر نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج في التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (RGDP) قدرت ب(98%) أي أن القوة التفسيرية للنموذج كبيرة وان (2%) فقط من متغيرات RGDP مصدرها متغيرات لم تدخل في النموذج وممثلة في المتغير العشوائي . وكذلك بلغت نسبة

F المحسوبة (264.22) وهي أكبر من قيمة F الجدولية مما يدل على أن معاملات الانحدار المقدره للنموذج ككل ذات معنوية إحصائية عالية في تفسير المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

أما نتائج تحليل المعلمات المقدره في النموذج بالنسبة للقاطع و عرض النقود فقد كانت ذات دلالة إحصائية وتتوافق مع النظرية الاقتصادية فالتغير في عرض النقود بمقدار (1%) يؤدي إلى الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (0.194) ، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم المعاملات النقدية في اقتصاد البلاد تتجه نحو الإستهلاك وقليل منها موجه للإنتاج الحقيقي وهذا يعكس خلل هيكل توزيع الدخل القومي ما بين الإستهلاك والادخار. ويمكن اعتبار أن الزيادة في عرض النقود في السودان خلال فترة البحث ظاهرة تضخمية وليست ذات أثر كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بل في بعض الأعوام كان يقابلها تدني حاد في مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ويمكن أن يعزى هذا التناقض بين الزيادات في عرض النقود والتدني في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى التارجح في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في البلاد.

أوضحت النتائج أن تأثير التمويل الممنوح للقطاع الخاص على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير معنوي بمعنى أنه غير مهم في تفسير التغير الذي يحدث على RGDP ، ويمكن تفسير ذلك بأن التمويل المحلي الممنوح للقطاع الخاص موجه إلى مشاريع غير مؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وغير داعمة للقطاعات الاقتصادية ذات الدلالة التنموية العالية والمؤثرة على الرغم من التعديلات الممنوحة للتمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ومعظمها موظفة في مشاريع ذات وعائد وأرباح للبنوك فقط. وعلى الرغم من أن بنك السودان منذ مطلع التسعينات ألزم المصارف بتوجيه السقوف الائتمانية لتمويل القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية بنسبة 80% ثم تم رفعها في السنوات التالية لذلك حتى وصلت 90% وتخصيص أكثر من 50% للقطاع الزراعي وجاء ذلك في إطار سياسة الاكتفاء الذاتي و10% فقط لتمويل القطاعات غير ذات الأولوية، إلا أن المصارف درجت على عدم تمويل تلك القطاعات خاصة القطاع الزراعي وهو عمود الاقتصاد السوداني وأكبر مكون لقياس الناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد انفصال الجنوب ونسبة للمخاطر العالية لهذا القطاع أصبحت الموارد المصرفية غير مستخدمة وبعضها تم تحويله لتمويل قطاعات أخرى لتحقيق أرباح وعائد للمصارف فقط وآخر لدعم مشاريع هامشية غير ذات أولوية وعائد ملموس في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يوضح عدم فعالية السياسات وتوجيهات البنك المركزي وضعف تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما فيما يختص بمعلمة إجمالي الودائع فلم تكن ذات دلالة إحصائية وكانت اشارتها سالبة و غير مطابقة للنظرية الاقتصادية من حيث طبيعة العلاقة بينها وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا يمكن تفسيره أن نسبة المدخرات ضعيفة جداً ومعظم الودائع في الحساب الجاري قابلة للسحب في أي وقت و غير قابلة للتداول الاستثماري مما يضعف المدخرات الاستثمارية في البنوك. على الرغم من تطور الجهاز المصرفي في السودان إلا أن رأس المال السوداني يفضل الإستثمار في العقارات واستخدامها كمدرجات طويلة الأجل كأموال مجمدة دون اللجوء للبنوك أو تفضيل استثمارها واحتفاظ بها كودائع خارج البلاد.

خامساً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- 1/ إن تطبيق السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال فترة البحث لم تؤدي إلى إحداث تحسن في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلاد.
- 2/ هناك ضعف في تنفيذ السياسات التمويلية الخاصة بالمشاريع ذات الأولوية وذات التأثير الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك إلى المخاطر المحيطة بتمويل تلك المشاريع مما يجعل التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص غير مؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

3/ هنالك تدني في قناعات جمهور المستثمرين السودانيين للاستثمار في البنوك مما يجعل معظم الودائع جارية وقابلة للسحب في أي وقت دون استثمارها أو الاستفادة منها في مشاريع ذات عائد على الاقتصاد السوداني، مما نتج عنه عدم تأثير حجم الودائع المصرفية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

4/ معظم المعاملات النقدية في اقتصاد البلاد تتجه نحو الإستهلاك وقليل منها موجه للإنتاج الحقيقي وهذا يعكس خلل هيكل توزيع الدخل القومي ما بين الإستهلاك والادخار. ويمكن اعتبار أن الزيادة في عرض النقود في السودان خلال فترة البحث ظاهرة تضخمية وليست ذات أثر كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

سادساً: التوصيات

أوصت الدراسة بالآتي :

1/ البحث عن مشاريع ذات عائد اقتصادي وقل تكلفة لتزيد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2/ تحسين الوضع المصرفي لكسب المزيد من ثقة الجمهور للإيداع في البنوك وخلق مشاريع استثمارية في البنوك لجذب رؤوس الأموال للإيداع ورفع نسب الأرباح.

3/ تكثيف الجهود لتغيير نظرة المجتمع نحو التمويل المصرفي وربطه بمشاريع تشجيعية ذات عائد يحسن من وضع الفرد ويزيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

4/ متابعة البنوك في تنفيذ السياسات التمويلية الخاصة بالقطاعات ذات الأولوية والمؤثرة في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

5/ التنسيق بين الجهاز المصرفي ووزارة المالية من أجل ترقية السياسة النقدية أكثر لتتوافق مع نظيرتها السياسة المالية بما يلائم الأهداف الاقتصادية الكلية.

6/ جذب الودائع الاستثمارية المصرفية.

المراجع:

- 1/ الهيتي، أحمد حسين، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الأنبار أيوب، أوس فخر الدين، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2012م، دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد 8 ، العراق.
- 2/ العجران، نوف بنت فرج، (2008)، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، السعودية.
- 3/ الحسن، صابر محمد، 2004م، تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة الدراسات والبحوث ، الادارة العامة للبحوث و الإحصاء ، بنك السودان ، الاصدار رقم 3، الخرطوم، السودان.
- 4/ القوصي، عبد المنعم، 2004م ، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، الخرطوم، السودان.
- 5/ جمعون، نوال، 2005، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، الجزائر.
- 6/ محمد، سفيان الطيب، 2006 ، علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1970-2004م)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 7/ بو عتروس، عبد الحق ودهان، أحمد ، 2009م، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري – قسنطينة ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس، الجزائر.
- 8/ عوض، طالب والمحادين، مالك ياسين، 2011م، أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الأردن ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية ، مجلة العلوم الادارية ، المجلد 38، العدد2، الأردن.
- 9/ عبدالله، مصطفى محمد، 2012م، دور التمويل المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (تجربة السودان خلال الفترة 1992- 2009م)، مجلة المصرفي ، بنك السودان.
- 10/ تطورات السياسة النقدية (1990 – 2009 م)، السياسات، الصفحة الرئيسية، مكتبة بنك السودان المركزي الالكترونية ، 15 اغسطس 2015م.
11. Evans, R. and Osman, Mohamed, A, (2001), Time Series Analysis of the Somalian Export Demand Equations: A Co-integration
12. Philip Arestic and Panicos Demetriades (1997) "Financial Development and Economic Growth Assessing the Evidence" the Economic Journal 107(May).
13. Wachtel, Paul (1989) Macroeconomics; from Theory to Practice, Copyright by McGraw Hill Inc.
14. King, Robert G. and Levine, Rose, 1993. Finance and Growth Schumpeter Might be Right". Quarterly Journal of Economics, 108(Aug).717-737.

ملحق رقم (1)

البيانات المستخدمة في التحليل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، عرض النقود، التمويل المحلي الممنوح للقطاع الخاص واجمالي الودائع خلال الفترة (1990-2014م)

الوحدة (مليون جنيه سوداني)

TD	CP	MS	RGDP	Year
14.07	7.04	31.64	7.904	1990
29.86	12.87	52.69	8.498	1991
94.45	31.93	141.69	9.057	1992
177.33	45.08	268.58	9.471	1993
234.35	104.01	405.35	9.566	1994
416.42	147.49	705.86	10.140	1995
677.94	341.82	1165.98	11.312	1996
967.53	303.51	1597.14	11.998	1997
1201.12	443.36	2069.51	12.986	1998
1455.19	435.82	2579.18	13.536	1999
1972.24	714.83	3466.71	14.672	2000
2741.88	1298.63	4322.13	16.256	2001
3696.50	1784.25	5632.66	17.232	2002
4938.80	2834.63	7340.87	18.316	2003
6555.50	4230.23	9604.46	19.257	2004
10291.00	7437.40	14031.38	20.344	2005
12516.50	10587.10	14031.40	22.353	2006
11341.10	12311.40	19714.60	24.158	2007
13466.30	12711.00	22933.20	26.030	2008
17296.80	15659.78	28314.50	27.630	2009
20785.20	22107.43	35497.90	29.400	2010
22726.50	23329.18	41853.00	30.200	2011
28202.90	241002.84	58663.30	27.092	2012
32143.30	33822.48	66445.70	28.069	2013
39898.90	38678.63	77739.00	29.297	2014

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان، التقارير السنوية، أعداد مختلفة